سبتمبر 2020

مؤشر 2020
الملخص التنفيذي

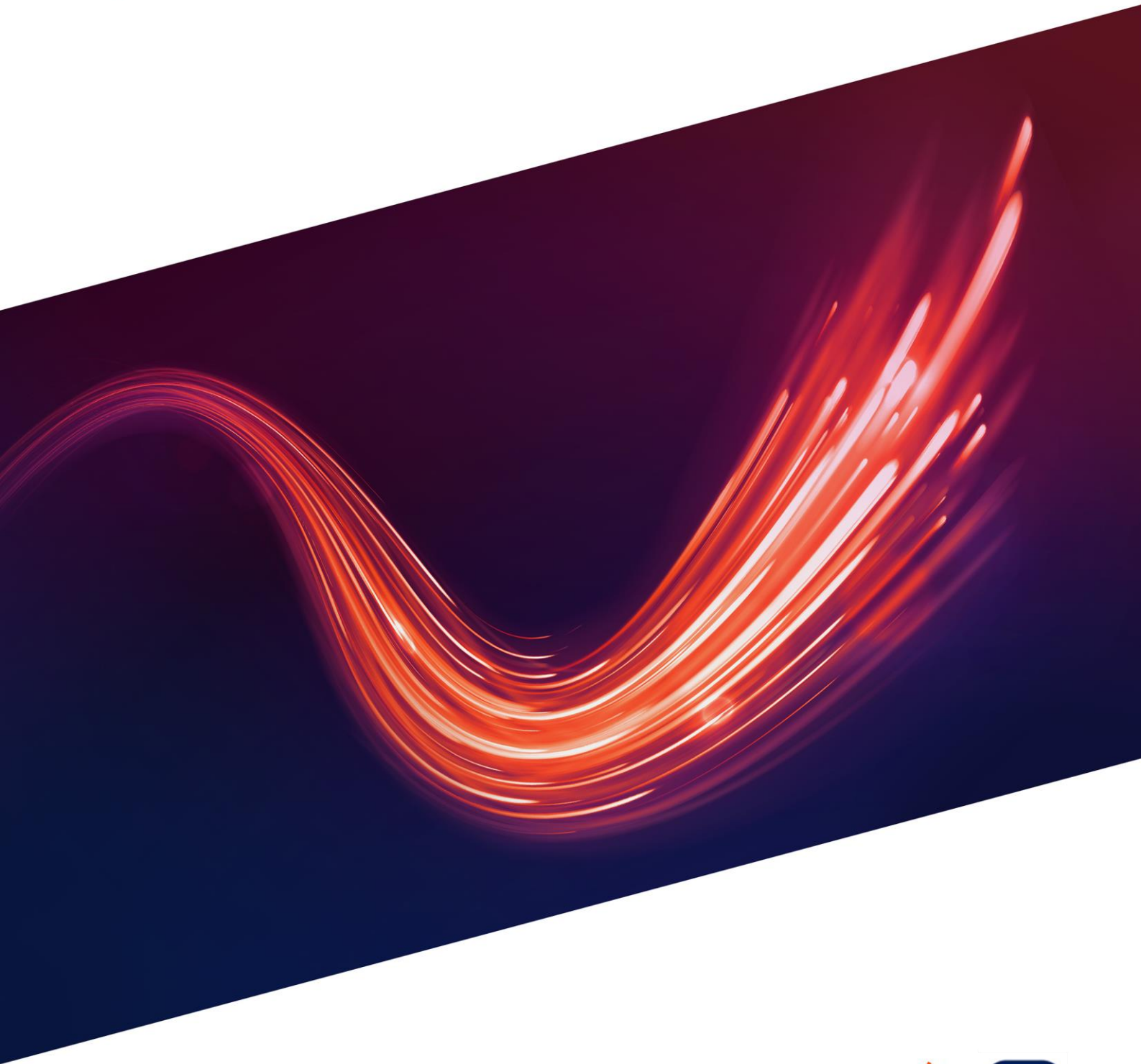

مؤشر
تحول التبغ

الملخص التنفيذي

تقدر منظمة الصحة العالمية (WHO) أن هناك ما لا يقل عن 1.1 مليار مدخن على مستوى العالم ويموت أكثر من ثمانية ملايين شخص سنويًا لأسباب متعلقة بالتبغ.[1] وعلى الرغم من أن عقودًا من الجهود الدولية المستمرة، بما في ذلك التنفيذ المستمر لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC)، قد ساعدت في تحقيق انخفاض تدريجي في معدلات التدخين في العديد من أنحاء العالم، إلا أن التقدم العام لا يزال بطيئًا بشكل مُحبط.

لتسريع وتيرة التقدم، نحتاج إلى استراتيجيات وأدوات جديدة لت كملة الجهود الجارية لمكافحة التبغ. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي بذل جهود متضافرة لتحويل صناعة التبغ العالمية من خلال استراتيجية للحد من أضرار التبغ إلى تقليل المخاطر الصحية الحالية التي يتعرض لها المدخنون وفي نهاية المطاف مساعدتهم على الإقلاع عن التدخين تمامًا. وقد يساعد ذلك بدوره في إخراج السجائر ومنتجات التبغ الأخرى عالية المخاطر من السوق وتحسين حياة مئات الملايين وإطالتها.

تدعي بعض شركات التبغ بالفعل أنها تدعم هذا الأجندة، ولكن أصحاب المصلحة يشكون في دوافعهم أو ما إذا كانوا سيواصلون جهودهم بصدق. بينما هناك شركات أخرى إما لم تتخذ موقفًا أو تعمل على الحفاظ على الوضع الراهن. يسعى تقرير مؤشر تحول التبغ إلى التأثير على الشركات ووضعها أمام مسؤولياتها من خلال تقييم التزاماتها وإجراءاتها تجاه الحد من أضرار التبغ.

وعلى وجه التحديد، يقيّم المؤشر أنشطة شركات التبغ فيما يتعلق بما يلي:

1. التخلص التدريجي من منتجات التبغ عالية المخاطر؛
2. تطوير وتقديم بدائل منخفضة المخاطر بشكل مسؤول لدعم المدخنين الحاليين في الابتعاد عن المنتجات عالية المخاطر؛
3. منع الوصول إلى هذه البدائل وتسويقها إلى جميع الأشخاص غير المدخنين وغير مستخدمي المنتجات عالية المخاطر، وخاصة الشباب؛ و
4. ضمان اتساق أنشطة الحد من أضرار التبغ في جميع أسواق التشغيل، في إطار المبادئ التوجيهية التنظيمية.

يوضح هذا التقرير نتائج الإصدار الأول من مؤشر تحول التبغ، بما في ذلك النتائج الرئيسية الكلية والتحليل المفصل لتصنيفات الشركات في كل فئة من فئات القياس الستة. كما يقدم أيضًا ملفات تعريف فردية ونتائج موجزة لكل شركة من الشركات الـ 15 في نطاق المؤشر، والتي تمثل حوالي 90% من المبيعات العالمية الحالية لمنتجات التبغ.[2] يشير مؤشر 2020 أيضًا إلى الظروف ذات الصلة وأنشطة الشركة في 36 دولة تمثل حوالي 85% من المبيعات العالمية الحالية واستهلاك منتجات التبغ.[3] (تم نشر صحائف الوقائع الخاصة بكل دولة على حدة جنبًا إلى جنب مع المؤشر على tobaccotransformationindex.org).

[1] منظمة الصحة العالمية. .(2019) التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن الاتجاهات في انتشار تعاطي التبغ 2000-2025. الإصدار الثالث. جنيف، سويسرا.

[2] يورومونيتور إنترناشونال (بلا تاريخ) قاعدة بيانات التبغ Passport من يورومونيتور. https://www.euromonitor.com

[3] المرجع السابق.

التصنيف العام للمؤشر

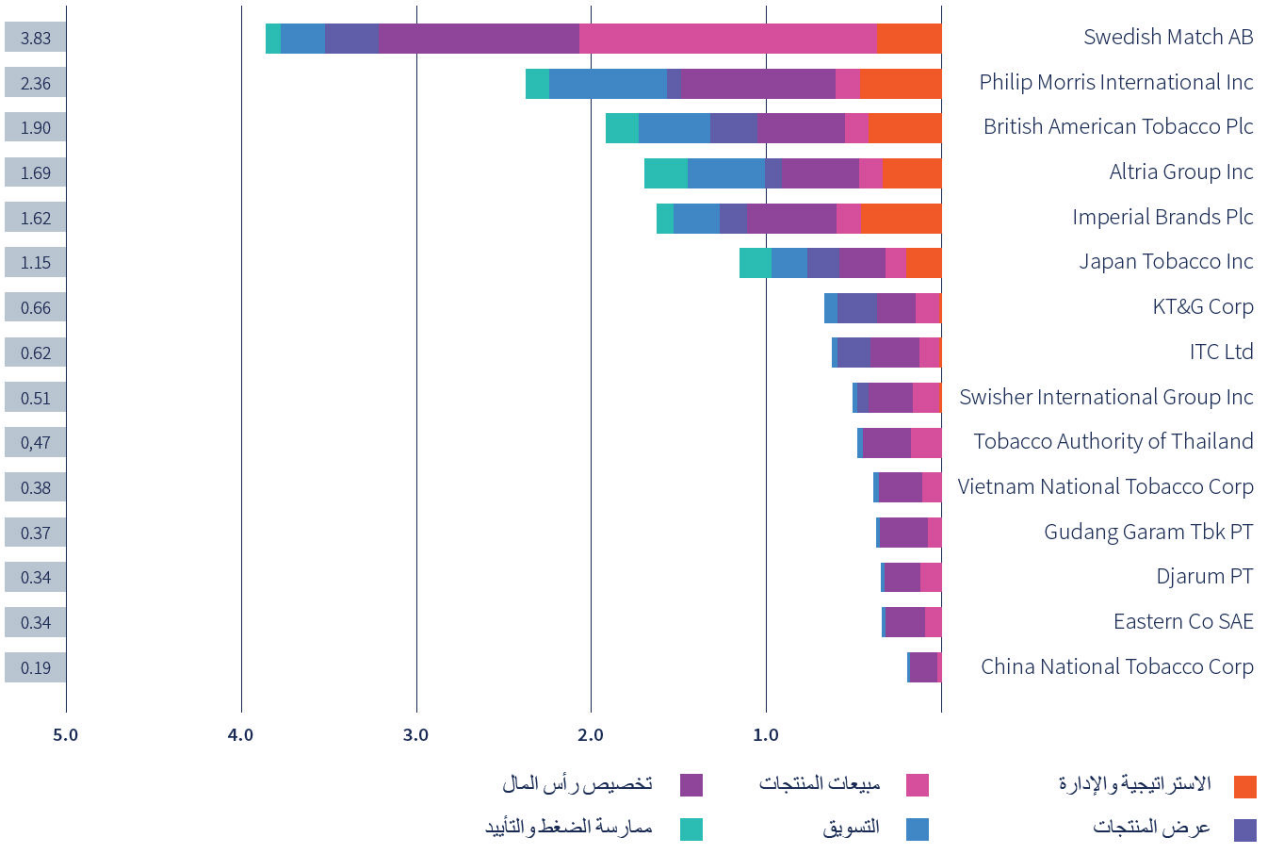

التقدم المُحرز في الحد من الأضرار محدود للغاية. لا تعمل صناعة التبغ على التخلص التدريجي من السجائر أو تحويل المدخنين إلى البدائل منخفضة المخاطر بسرعة كافية.

النتائج الرئيسية العامة

حققت الشركات الـ 15 التي تم تقييمها من خلال مؤشر عام 2020 انخفاضًا هامشيًا فقط في مبيعات السجائر، من 4.9 تريليون إلى 4.8 تريليون سيجارة (معدل النمو السنوي المركب -1.2%) على الصعيد العالمي، خلال فترة المراجعة 2017-2019[4]. وبهذا المعدل، سيستغرق القضاء على التدخين عقودًا، مما يعني أن عددًا أكبر من المدخنين سيموتون وسيستمر المجتمع في تحمل العواقب الصحية والاقتصادية الوخيمة لاستهلاك منتجات التبغ عالية المخاطر.

ورغم أن الإقلاع عن التدخين يظل هو أفضل مسار عام لتحسين صحة المدخنين، تمثل البدائل منخفضة المخاطر مسارًا حاسمًا لإبعاد المستهلكين عن المنتجات عالية المخاطر. ومع ذلك، في عام 2019، كانت الحصة العالمية من المنتجات منخفضة المخاطر تمثل 3% فقط من حيث القيمة و2% من إجمالي مبيعات التبغ والنيكوتين للشركات الـ15 في المؤشر.[5] وهذا يؤكد إلى أي مدى لا يزال يتعين على الصناعة أن تُسهم بشكلٍ ملموس في الحد من أضرار التبغ.

بمعدل الانخفاض الحالي، ستظل مبيعات منتجات التبغ عالية المخاطر مشكلة عالمية كبيرة لعقود قادمة.

مبيعات السجائر عالميًا (مليار سيجارة) خلال الفترة 2017-2019 واستقراء البيانات المستقبلية استنادًا إلى النمو الخطي

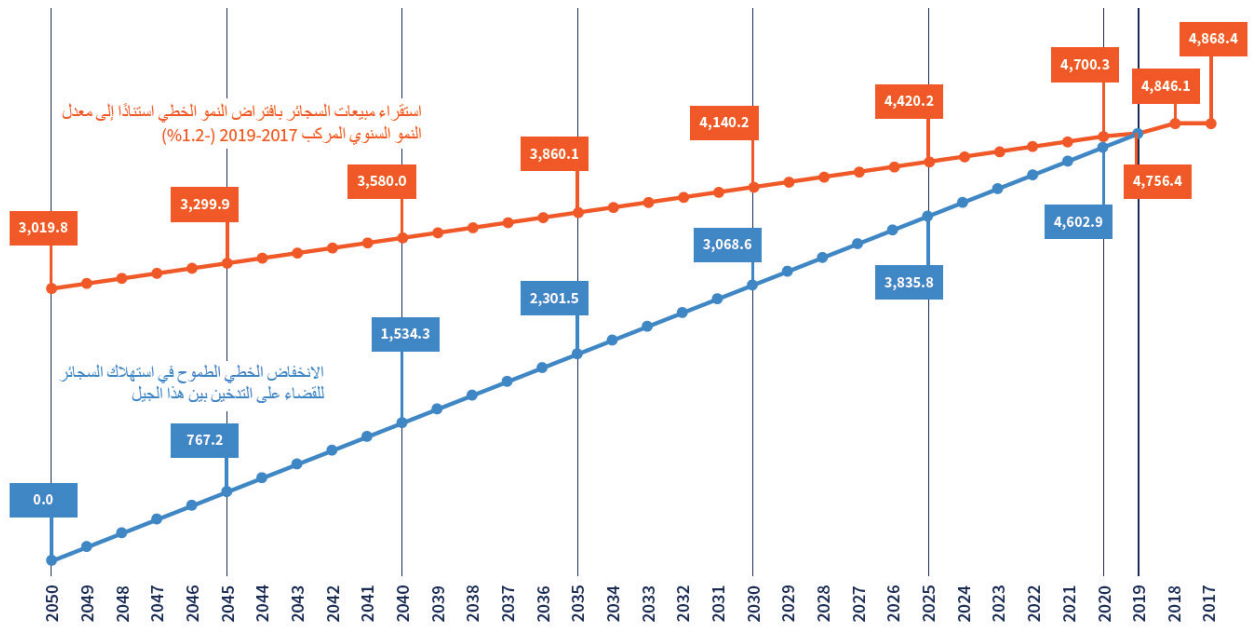

المصدر: تقرير مؤشر تحول التبغ استنادًا إلى تقديرات بيانات الشركات المستمدة من الموارد المتاحة للعامة (بما في ذلك التقارير المالية وتقارير الاستدامة، والتحديثات ربع السنوية ونصف السنوية، والبيانات الصحفية، وإحاطات المستثمرين، والعروض التقديمية للشركات)؛ وقواعد البيانات الصناعية والمالية (Passport، وOrbis، وCapital IQ)؛ والمقابلات مع خبراء الصناعة.

ملاحظة: يُرجى ملاحظة أن البيانات تشير فقط إلى 15 شركة في نطاق المؤشر.
* معدلات النمو السنوي المركبة في الفترة 2019-2050 لمبيعات السجائر محسوبة على افتراض النمو الخطي، بناءً على الأداء التاريخي للفترة 2017-2019.

[4] التقدير من أبحاث تقرير مؤشر تحول التبغ .

[5] المرجع السابق.

النتائج الرئيسية 2

مجموعة صغيرة من الشركات قدمت التزامات عامة بالحد من الأضرار، ولكن لم يغير أي منها تركيزها بما يكفي لضمان الانخفاض السريع في مبيعات السجائر والمنتجات الأخرى عالية المخاطر.

أقرت ست شركات من أصل 15 شركة تم تقييمها بدورها في الحد من أضرار التبغ وقدمت التزامات لمواجهة تحديات الوفاة والأمراض المرتبطة باستهلاك التبغ. ومع ذلك، فقد أخفقت هذه الشركات حتى الآن في تحويل حصة كبيرة من مبيعاتها إلى المنتجات منخفضة المخاطر. في عام 2019، حققت شركتان فقط حصة منتجات منخفضة المخاطر تزيد عن رقم واحد من إجمالي المبيعات، في حين أن الشركات الأخرى التي تقدم منتجات منخفضة المخاطر لم يكن متوسطها سوى 3%.[6]

ويبدو أن الشركات الأعلى تصنيفًا تحول المزيد من الموارد المالية نحو المنتجات منخفضة المخاطر، في شكل أنشطة البحث والتطوير، وعمليات الدمج والاستحواذ، والنفقات الرأسمالية. ومع ذلك، تواصل العديد من الشركات الاستثمار بكثافة في تسويق المنتجات عالية المخاطر. من بين الشركات الست التي تدعي التزامها بالحد من الأضرار، فإن 30-55% من ميزانيات التسويق لديها لا يزال موجهًا إلى المنتجات عالية المخاطر.[7]

توضح هذه الأرقام أنه، على الرغم من التزاماتها، فإنه حتى الشركات الأعلى تصنيفًا لا يزال يتعين عليها القيام بالمزيد لترجمة استراتيجيات الحد من الأضرار لديها إلى نتائج ملموسة.

عدد قليل من الشركات يحول الموارد نحو تطوير منتجات منخفضة المخاطر، ولكنها تستمر أيضًا في إنفاق مبالغ كبيرة على المنتجات عالية المخاطر.

متوسط الحصة من صافي قيمة المبيعات، واستثمارات رأس المال والبحث والتطوير، ونفقات التسويق للمنتجات منخفضة المخاطر في مقابل عالية المخاطر للشركات الست التي تدعي التزامها بالحد من الضرر (Altria وBAT وImperial وJTI وPMI وSwedish Match)

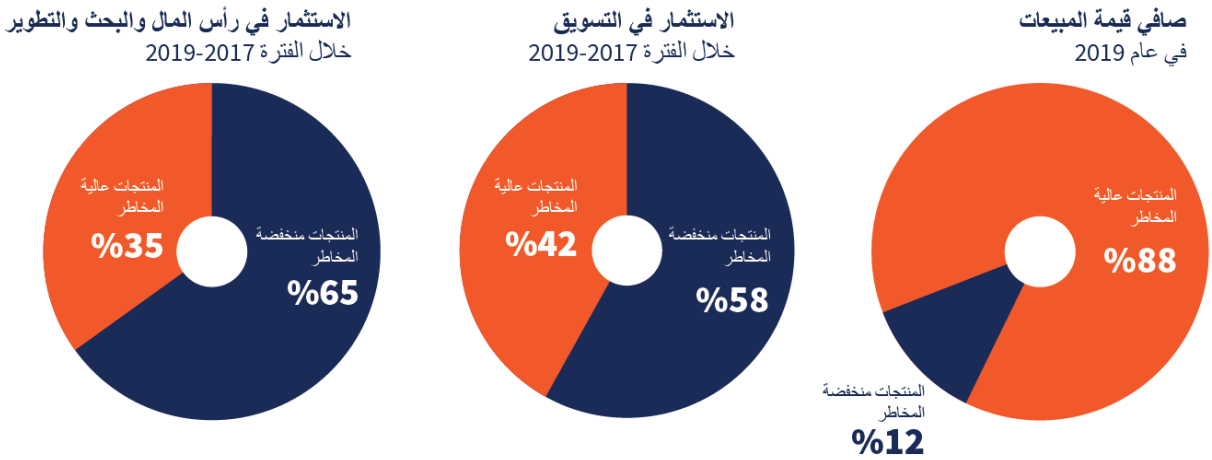

المصدر: تقرير مؤشر تحول التبغ استنادًا إلى البيانات المتاحة للعامة (بما في ذلك التقارير المالية وتقارير الاستدامة، والتحديثات ربع السنوية ونصف السنوية، والبيانات الصحفية، وإحاطات المستثمرين، والعروض التقديمية للشركات)؛ وقواعد البيانات الصناعية والمالية (قاعدة بيانات Passport من يورومونيتور، وOrbis، وCapital IQ)؛ والمقابلات مع خبراء الصناعة.

[6] المرجع السابق.

[7] المرجع السابق.

النتائج الرئيسية 3

لم تقدم غالبية الشركات أي التزام بالحد من الأضرار و/أو تواصل وضع أهداف لزيادة مبيعات منتجات التبغ عالية المخاطر.

تسع شركات من بين الـ15 شركة لم تذكر أي دور لها في مواجهة تحديات الوفاة والأمراض المرتبطة باستهلاك التبغ ولم تقدم أي التزام صريح بالحد من الأضرار. وتمثل هذه الشركات مجتمعة ما يقرب من 60% من مبيعات السجائر العالمية وتهيمن في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث يعيش أكبر عدد من المدخنين.[8] تبيع شركة China National Tobacco Corp (شركة CNTC) وحدها ما يقرب من نصف (48.6%) السجائر المرتبطة بالشركات المدرجة في المؤشر، مما يعني أنه حتى الجهود المتواضعة من جانبها يمكن أن تُترجم إلى انخفاض كبير في الضرر الكلي المرتبط بالتبغ على مستوى العالم.[9]

تواصل ثلاث من هذه الشركات - CNTC وEastern Co SAE وVietnam National Tobacco Corp (شركة Vinataba) - وضع أهداف لزيادة مبيعات منتجات التبغ عالية المخاطر. وهذا يعكس حقيقة أن العديد من الشركات لا تزال تركز فقط على السجائر والمنتجات الأخرى عالية المخاطر. وبالمثل، على الرغم من أن شركة KT&G Corp وشركة Swisher International Group Inc قد استثمرتا في بدائل منخفضة المخاطر، فإن جهودهما الرامية إلى زيادة نمو أعمال التبغ التقليدية عالية المخاطر تثبت أنهما لم تتبنيا بعد الهدف المتمثل في الحد من الأضرار أو تحويل المستهلكين بعيدًا عن المنتجات عالية المخاطر.

تسع شركات من أصل 15 شركة لم تقدم أي التزامات بالحد من أضرار التبغ.

الحصة العالمية لمبيعات السجائر عام 2019 (%) والالتزامات بالتعامل مع تحديات الوفيات/الأمراض المرتبطة بالتبغ

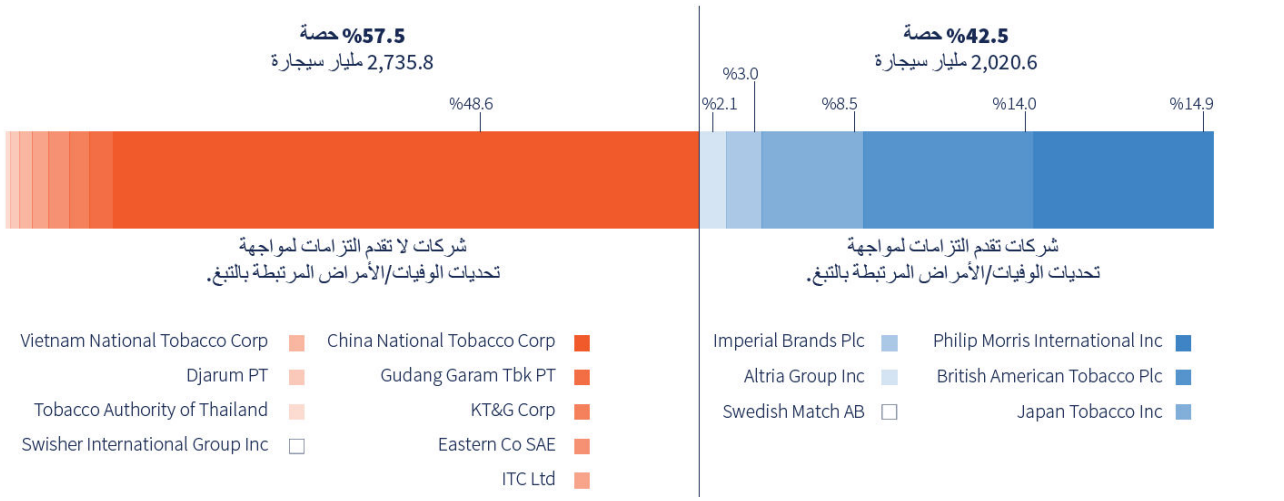

المصدر: تقييم مؤشر تحول التبغ بناءً على تقديرات بيانات الشركات المستمدة من المصادر المتاحة للعامة (بما في ذلك التقارير المالية وتقارير الاستدامة للشركات، والتحديثات ربع السنوية ونصف السنة، والبيانات الصحفية، وإحاطات المستثمرين، والعروض التقديمية الشركات)؛ وقواعد البيانات الصناعية والمالية (قادة بيانات Passport من يورمونيتور وOrbis و Capital IQ)؛ والمقابلات مع خبراء الصناعة بالإضافة إلى مراجعة المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات، والتقارير المالية وغير المالية الرسمية مثل تقارير المسؤولية الاجتماعية أو تقارير الاستدامة السنوية للشركات، بالإضافة إلى الوثائق الأخرى مثل البيانات الصحفية ومدونات السلوك والسياسات والقيم والمبادئ التوجيهية والأسئلة المتكررة.
ملاحظة: يُرجى ملاحظة أن البيانات تشير فقط إلى 15 شركة في نطاق المؤشر.

[8] المرجع السابق.
[9] المرجع السابق.

تُعد الشركات الأعلى تصنيفًا في المؤشر في الغالب شركات متعددة الجنسيات يتم تداول أسهمها بشكل عام، في حين تأتي الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدول في مرتبة متأخرة.

وتُعد الشركات الست التي تحتل المرتبة الأولى في هذا التصنيف جميعها متداولة بشكل عام وبالتالي تخضع لمزيدٍ من متطلبات الإبلاغ والتدقيق من جانب المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. كما يعمل معظمها أيضًا في أسواق متعددة ذات لوائح مختلفة وديناميات أخرى تؤثر على المنافسة في الصناعة وتفضيلات المستهلك. وتعمل هذه العوامل معًا على فرض مستويات أعلى من الشفافية وقد تشجع أيضًا على زيادة الاستجابة للحد من أضرار استهلاك التبغ.

وعلى سبيل المقارنة، ليس لدى الشركات الخاصة نفس الضرورة لجذب المستثمرين أو الاحتفاظ بهم أو للرد على الاستفسارات الخارجية أو الضغط المتعلق بتطور أعمالها. وتخضع الشركات المملوكة للدول لتأثيرات أكثر اختلافًا. من بين الشركات الست على المؤشر التي بها حصة مملوكة للدولة، خمس شركات - CNTC و Tobacco Authority of Thailand (TOAT) و Vinataba و ITC Ltd و Eastern - تقع في النصف الأدنى من تصنيفات المؤشر.

يخلق اختلاف هياكل الملكية حوافز مختلفة للشركات فيما يتعلق بالحد من أضرار استهلاك التبغ. ومع ذلك، يتطلب استمرار أزمة الوفاة والأمراض المرتبطة باستهلاك التبغ استجابة من الصناعة بأكملها. وينبغي دعوة الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدول على وجه الخصوص للقيام بالمزيد وأن تفصح طواعيةً عن مزيدٍ من التفاصيل لإبلاغ أصحاب المصلحة.

تُعد الشركات الأعلى تصنيفًا في المؤشر في الغالب شركات متعددة الجنسيات يتم تداول أسهمها بشكل عام، في حين تأتي الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدول في مرتبة متأخرة.

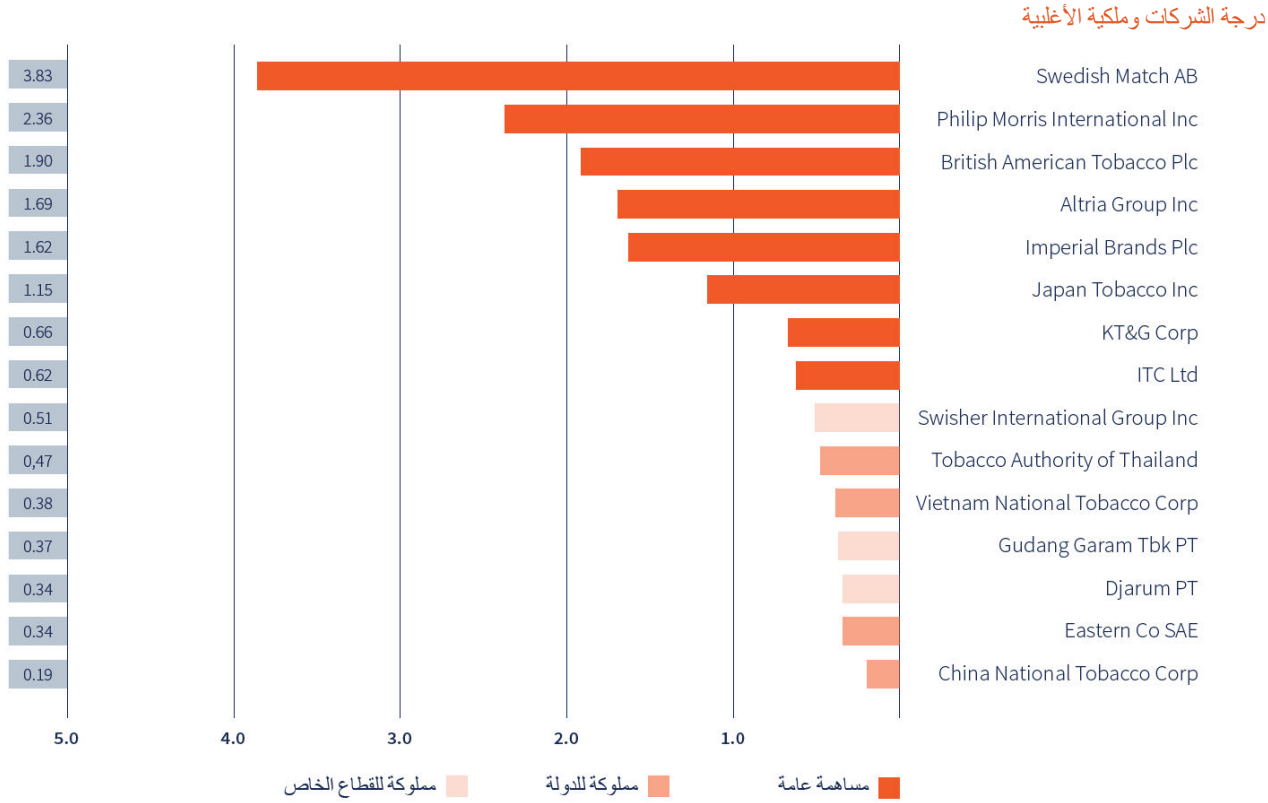

تفاصيل حول الملكية: شركة Eastern Co SAE مملوكة بنسبة 50.5% لوزارة الاستثمار المصرية، وشركة Gudang Garam Tbk PT مملوكة بنسبة 75.5% لعائلة ونوويدجوجو، وشركة ITC Ltd هي شركة مساهمة عامة لكن الشركات الحكومية تمتلك 24.2% فيها، وشركة Japan Tobacco Inc هي شركة مساهمة عامة لكن حكومة اليابان تمتلك 33.3% من الشركة.

تركز شركات التبغ معظم جهودها المتعلقة بالمنتجات منخفضة المخاطر على الدول ذات الدخل المرتفع، بينما تستمر مبيعات المنتجات عالية المخاطر في الدول ذات الدخل المنخفض في النمو.

تركز الشركات التي تقدم منتجات منخفضة المخاطر في الغالب جهودها على الدول المختارة ذات الدخل المرتفع والمتوسط، حيث تكون معدلات التدخين الإجمالية أقل ومبيعات السجائر منخفضة بالفعل. وتقدم ثلاث من كبرى الشركات متعددة الجنسيات - British American Tobacco Plc (شركة BAT) وJapan Tobacco Inc (شركة JTI) وPhilip Morris International Inc (شركة PMI) - منتجات منخفضة المخاطر في 15 دولة من الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط في نطاق المؤشر. ومع ذلك، فإن بدائلها منخفضة المخاطر تصل فقط إلى ثلاث دول منخفضة-متوسطة الدخل.

وعلى الرغم من أنه قد تكون هناك أسباب تجارية مشروعة لهذا التباين، إلا الاستمرار في ذلك يعطي الانطباع بأن الشركات انتهازية أو أنها غير ملتزمة حقًا بالحد من أضرار استهلاك التبغ. من أجل القضاء على استهلاك السجائر وغيرها من المنتجات عالية المخاطر، فمن الضروري أن تركز جهود الحد من الأضرار التي تبذلها الشركات على جميع الأسواق، وخاصة تلك الأسواق التي تعيش فيها أكبر نسبة من المدخنين في العالم ويمكن أن يكون للحد من الأضرار أكبر تأثير.

تركز شركات التبغ معظم جهودها المتعلقة بالمنتجات منخفضة المخاطر على الدول ذات الدخل المرتفع.

عرض المنتجات منخفضة المخاطر لعام 2019 حسب الدولة

HMIC الدول ذات الدخل المرتفع-المتوسط
LMIC الدول ذات الدخل المنخفض-المتوسط

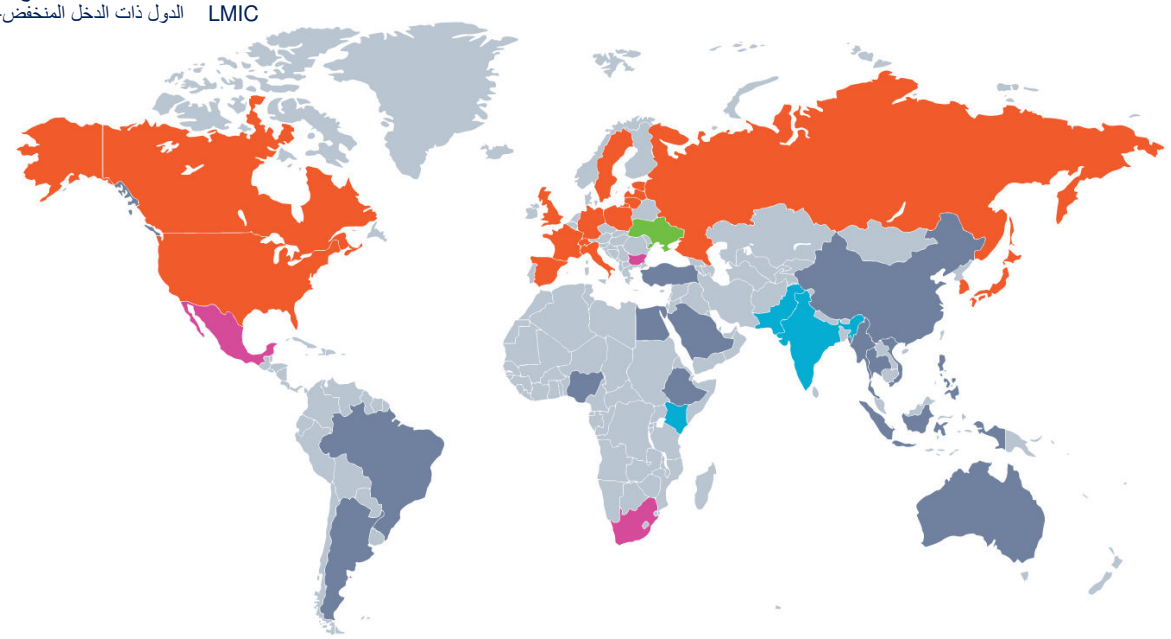

المصدر: تقديرات تقرير مؤشر تحول التبغ المستمدة من الموارد المتاحة للعامة (بما في ذلك التقارير المالية وتقارير الاستدامة، والتحديثات ربع السنوية ونصف السنوية، والبيانات الصحفية، وإحاطات المستثمرين، والعروض التقديمية)؛ والمقابلات مع خبراء الصناعة، والبحوث القطرية.

ملاحظة: يُرجى ملاحظة أن البيانات تشير إلى 36 دولة فقط في نطاق المؤشر

النتائج الرئيسية 6

هناك حاجة إلى إفصاح أفضل وشفافية عامة أكبر.

إن عدم الثقة في تصرفات صناعة التبغ ودوافعها، والطبيعة سريعة التغير للعلوم والسياسة والمنافسة المتعلقة بالتبغ، تعني أن الشفافية ضرورية من أجل التنفيذ والتقييم الفعالين لجهود الحد من أضرار التبغ. بوجه عام، يجب على الشركات الإفصاح عن أكبر قدر ممكن من التفاصيل فيما يتعلق بسياساتها واستراتيجياتها وأدائها ذي الصلة، وكذلك مواقفها بشأن السياسة العامة والاستجابات لهذه السياسة وغيرها من العوامل الخارجية التي تؤثر على مسار الحد من أضرار استهلاك التبغ.

يوجد حاليًا نقص كبير في الإفصاح فمن أصل 15 شركة يغطيها المؤشر ست شركات فقط حققت درجات على مؤشرات الشفافية. حققت شركتا BAT وPMI نسبة 57% من النقاط المتاحة، وبلغت شركة Altria Group Inc نسبة 50%، بينما حققت شركة Imperial Brands Plc وشركة JTI وشركة Swedish Match AB نسبة 40%.[10]

قليل من الشركات تقدم إفصاحًا كافيًا لأصحاب المصلحة من أجل مراقبة وتقييم نهجها في الحد من الأضرار.

ملخص إفصاحات الشركات فيما يتعلق بأنشطة التسويق وممارسة الضغط والتأييد

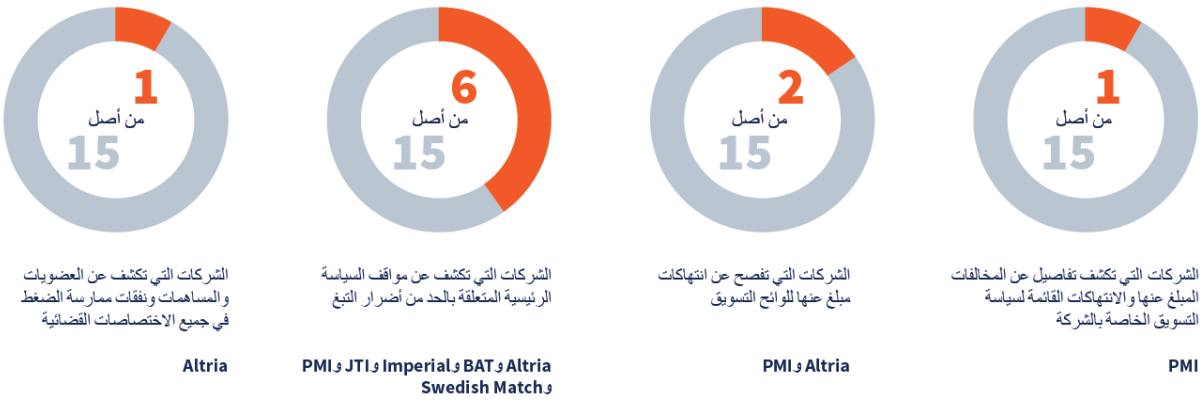

المصدر: تستند تقديرات تقرير مؤشر تحول التبغ إلى مراجعة المعلومات المتاحة من المواقع الإلكترونية للشركات، والتقارير المالية وغير المالية الرسمية، مثل التقارير السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية أو تقارير الاستدامة للشركات، بالإضافة إلى السياسات والالتزامات والبيانات، مثل تلك المتعلقة بالتزامات سياسة الشركة. وقد تكون هذه عبارة عن مدونات قواعد سلوك وسياسات وقيم ومبادئ توجيهية وأسئلة متكررة ووثائق أخرى ذات صلة.

[10] التقدير من أبحاث تقرير مؤشر تحول التبغ.